جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم تجارة دولية

تقرير تربص حول :

أثر إجراءات السياسة التجارية الجزائرية على ميزان المدفوعات 2015–2020

إعداد الطالبين :

– قرح المعتز بالله

–دبار إبراهيم

إشراف الأستاذ :

هويدي عبد الجليل

السنة الدراسية : 1443–1444هـ/ 2022– 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات نشكر أستاذنا الفاضل

"هويدي عبد الجليل"

على قبوله الإشراف على هذا العمل ، و نتقدم له بكل عبارات الشكر لمجهوداته المبذولة معنا نشكر كل الأصدقاء و الأخوة من قريب أو بعيد الذين ساهموا في هذا العمل

جزاكم الله عنا كل خير

الإهداء

إهداء إلى من سهروا و تعبوا ، إلى من فرحوا بكل خطوة نخطوها نحو طريق النجاح واليدينا الشرفاء نهديكم هذا العمل المتواضع

مقدمة :

يشهد عالمنا اليوم العديد من التغيرات و التطورات التي تطرأ على العلاقات الخارجية بسبب الواقع الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الذي يفرض معاملات و مبادلات لكل دولة من دول العالم و ذلك نتيجة النمو اللامتناهي للمتطلبات الضرورية و المهمة التي تتطلبها التنمية في جميع الدول المتطورة منها و النامية في مختلف الميادين ، ولذلك أصبح لزوما على الدول بناء علاقات و اتفاقيات اقتصادية للتحسين من واقعها الاقتصادي .

و يترتب عن هذه العلاقات الدولية معاملات تجارية ، إذ تحتاج هاته الأخيرة إلى مجموعة أساليب و أدوات يجب اتخاذها لضمان سيرورة هاته المعاملات بشكل سلس و فعال ، حيث نطلق على هذه الإجراءات و الأدوات مصطلح " السياسة التجارية " .

و تعتبر السياسة التجارية من أهم المواضيع في علاقات الدول التجارية و الاقتصاد الدولي ، إذ أنها تعتبر من الركائز الأساسية في أي اقتصاد، فأي تحديث و تغيير يطرأ عليها يحدث فارق في اقتصاد الدولة و تغيرات في ميزان المدفوعات الذي تسجل فيه المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي و الذي يعتبر بمثابة المرآة التي تعكس العلاقات الاقتصادية للدولة مع باقي الدول ، فهو يصور مدى اعتماد الدولة على العامل الخارجي من خلال تدوين الصادرات والواردات و المديونية

إشكالية الدراسة

من أجل الوقوف على أبرز إجراءات السياسة التجارية التي اتخذتها الجزائر في الفترة (2015. 2020) و آثارها على ميزان المدفوعات نطرح الإشكالية التالية :

ما هو أثر اجراءات السياسة التجارية الجزائرية على ميزان المدفوعات في الفترة الممتدة من (2015. 2020) ؟

التساؤلات الفرعية :

. كيف كانت طبيعة الاجراءات المتخذة قبل 2015؟

. ما هي الأسباب التي من اجلها تم تغيير اجراءات السياسة التجارية الجزائرية في 2015 ؟

. كيف كانت حالة ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2015. 2020) ؟

فرضيات الدراسة :

. الاجراءات المتخذة مرنة بما فيه الكفاية لمعالجة العجز

. يتحدد رصيد ميزان المدفوعات برصيد الميزان الجاري

أهمية الموضوع :

إن التجارة الخارجية عملية لابد منها لإنعاش السوق المحلي و توفير متطلبات البلد من الحاجيات ، و تزويد العالم الخارجي بكل ما من شأن البلد توفيره للباقي الدول ، فلا بد من تنظيم و تسيير لهاته العملية ، وهنا يأتي دور السياسة التجارية التي تكمن أهميتها في قيامها بهذا الدور المهم جدا ، و عليه فإن أهمية هذا الموضوع تكمن في كونه ركيزة أساسية في أهم عملية اقتصادية تقوم بها البلد .

أهداف الدراسة :

. معرفة إجراءات السياسة التجارية التي تم اتخاذها خلال (2015. 2020)

. معرفة أثر هاته الإجراءات على ميزان المدفوعات

. تحليل رصيد الميزان الجاري

منهج الدراسة :

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استعمال المنهج الوصفي في الفصل الأول وذلك من أجل الإلمام بكل الجوانب النظرية للدراسة، والمنهج التحليلي في الفصل الثاني لشرح وتحليل البيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع

. معرفة سبب تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر

. الرغبة في التطلع على معلومات أكثر عن السياسة التجارية

. الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع

إطار الدراسة

الإطار الزماني : 2015 2020

الإطار المكاني : الجزائر

الإطار الموضوعي : تقتصر الدراسة على اجراءات السياسة التجارية الجزائرية و آثارها على ميزان المدفوعات

هيكل الدراسة :

قصد الإحاطة بإشكالية البحث تم إتباع الخطة التالية

الفصل الأول : تم الإحاطة بجوانب الدارسة كاملة بشكل نظري ، حيث تم التطرق إلى التجارة الخارجية و ابرز نظراتها و السياسة التجارية و أساليبها ، مذاهبها ، أهمتها أيضا تحدثنا عن ميزان المدفوعات و مكوناته .

الفصل الثاني :قمنا بالنظر في وضع السياسة التجارية قبل فترة الدراسة و أثناء الدراسة وأبرز الإجراءات التي تم اتخاذها كما قمنا بتحليل رصيد الميزان الجاري خلال (2015 . 2020)

الفصل الأول : مدخل إلى السياسة التجارية و ميزان المدفوعات

البحث الأول : الخلفية النظرية للسياسة التجارية

البحث الثاني : أساليب السياسة التجارية

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

الفصل الأول : مدخل إلى السياسة التجارية و ميزان المدفوعات

تمهيد :

تعد السياسة التجارية أحد الأدوات الرئيسية للدول لتحقيق الاستقلال الاقتصادي و تعزيز التنمية الاقتصادية كما تهدف السياسات التجارية إلى تشجيع الصادرات و تحفيز القطاعات الاقتصادية المحلية و فتح الأسواق الخارجية للمنتجات و الخدمات المحلية و حماية الصناعات الوطنية الحيوية من المنافسة الدولية و توفير فرص العمل و زيادة الدخل الوطني حيث أن الدول تعطي أهمية كبيرة للسياسة التجارية ذلك لأن لها تأثير كبير على ميزان المدفوعات الذي يعتبر الواجهة الأمامية التي توضح حالة اقتصاد الدولة .

و من هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين إثنين المبحث الأول : الخلفية النظرية لميزان المدفوعات المبحث الثاني : عموميات حول ميزان المدفوعات .

المبحث الأول : الخلفية النظرية لسياسة التجارة الخارجية

المطلب الأول : التجارة الخارجية

1 مفهوم التجارة الخارجية : تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد و الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر حدود الوطن [1]

و يتم تعريفها أيضا على أنها عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول و التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات و القوانين و الأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة [2]

2 أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي و الدولي ، و يعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها ، و الذي ينعكس على مختلف النواحي ، و لعل أبرزها يتلخص فيما يلي [3]،

. التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجار ي الخارجي .

– تعد التجارة الخارجية مصدراً سياسياً في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار .

– تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو استيرادها .

---

[1] د أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ص 3

[2] عطاالله ، علي الزبون : التجارة الخارجية دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان 2015، ص 9

[3] عطاالله ، علي الزبون ، مرجع سابق ص 19.17

. تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.[1]

3 أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الآتي:3

-الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد .

- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استير اد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية .

- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاً، إلاَّ أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة .

- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء و إعادة هيكلة البنى التحتية للدولة .

- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

أسباب قيام التجارة الخارجية :

يرجع تفسير قيام التجارة الخارجية الى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية وذلك

[1] شقيري ، نوري موسى ، و آخرون : التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ط2 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان 2015، ص 21.22

بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في اشباع الحاجيات الانسانية المتجددة والمتزايدة الى جانب الاستغلال الامثل للموارد الموجودة اضافه الى اسباب اخرى اهمها في الاتي[1] :

. عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الانتاج بين دول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدره الدولة على تحقيق الاتفاق الذاتي من السلع المنتجة محليا.

. تفاوت تكاليف واسعار عوامل الانتاج والاسعار المحلية لكل دوله مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج للسلعة في دوله ما مقارنه بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دوله اخرى.

. الفائض في الانتاج المحلي مما يتطلب البحث عن اسواق خارجيه لتسويقه.

. السعي الى زياده الدخل الوطني اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية

. اختلاف الميول والاذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.

نظريات التجارة الخارجية :

أولا . النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية

تشكل النظرية الكلاسيكية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، حيث ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث سعت النظرية الكلاسيكية إلى توضيح السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية، حيث تعتبر كأساس في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، إذ جاءت كرد فعل لمذهب التجاريين الذين نادوا بضرورة تقييد التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، دافعت النظريات الكلاسيكية على مبدأ التحرير التجاري، وترى فيه أنه ضروري لتطور الدول وتحقيق النمو الاقتصادي.2

[1] حسام علي داوود و آخرون : اقتصاديات التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان 2002، ص : 13

[2] أطروحة دكتوراه ، وليد عابي ص 9

تقوم النظرية الكلاسيكية على الفرضيات التالية [1]

.- الاقتصاد في حالة التشغيل التام وسيادة حالة المنافسة التامة .

- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل أي أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المحدد لتكلفة الإنتاج .

-حيادية النقود وحرية حركة عوامل الإنتاج داخل الدول وليس خارجها .

ويعتبر دافيد هيوم وآدم سميث، ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، أهم منظري المدرسة الكلاسيكية . و فيما يلي نتطرق إلى أهم أفكار و نظريات المدرسة الكلاسيكية :

1 أفكار التجاريين في التجارة الخارجية

2 أفكار ديفيد هيوم في التجارة الخارجية

3 نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

4 نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو

5 نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

6 تقييم النموذج الكلاسيكي لنظرية التجارة الخارجية

[1] . عبد القادر عبيدلي : تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية ، الفترة 20142005 ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة ، فرع : تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقله 2017/2016 ص 3

ثانيا . النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية [1]

وضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلدان، أي أن النظرية الكلاسيكية حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية ولكن لم تفسر لماذا تقوم هذه التجارة، وقد ألزم هذا الوضع إلى ظهور عدة محاولات من البحث قصد تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، وقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الاقتصاديين السويديين هكشر وتلميذه أولين.

1 نظرية تكلفة الفرص البديلة

2 نظرية نسب عناصر الإنتاج لهيكشر . اولين

3 نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج . هيكشر . أولين . سامولسون

4 نظرية ستوبلر . سامولسون

ثالثا : الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية [2]

أدت التغيرات الجوهرية والتطور المستمر في الاقتصاد العالمي، ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ظهور عدد من العوامل والتي لا تندرج في سياق النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، والتي تعرضت إلى انتقادات عديدة ، خاصة أما تستخدمان أسلوب التحليل الساكن المقارن في توضيح الأثر الناتج عن قيام التجارة بين الدول، كما أن كلتا النظرتين لم تفر ق بين الدول المتبادلة من حيث درجة التقدم الاقتصادي لكل منهما، إضافة إلى كل هذا فإن النظريتين لم تفرق بين أنواع السلع الداخلة في التجارة الخارجية. حيث وضع بعض الاقتصاديون افتراضات عديدة وقدموا تحليلات مختلفة تتعلق بتطور ظروف الطلب والعرض وآثاره على التجارة الخارجية. وفيما يلي سيتم عرض هذه النماذج أو المناهج الفكرية بشأن التجارة الخارجية .

[1] أطروحة دكتوراه ، وليد عابي ص 21

[2] مذكرة وليد عابي ص 31

1 اختبار ليمار و نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة

2 نظرية معدل التباين الدولي لليندر و التجارة ما بين الصناعات

3 النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية

4 التجارة الخارجية في ظل المنافسة الغير تامه

5 التجارة الخارجية ضمن التنوع الإنتاجي

6 تكاليف النقل و التجارة و نظرية المنافسة

7 نظرية التبادل الا مكاني

المطلب الثاني : السياسة التجارية

أولا : مفهوم السياسة التجارية

يرتبط مصطلح السياسة التجارية دائما بالتجارة الخارجية و لذلك قدمت العديد من التعريفات نذكر منها :

هي إحدى فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة .[1]

و قد تعرف أيضا على أنها " اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج ، و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق "[2]

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية " مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، و الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة

[1] السيد متولي عبد القادر " الاقتصاد الدولي " النظرية السياسية " ، الطبعة الأولى دار الفكر الأردن ، 2011، ص 69

[2] نفس المرجع ص 9

هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، و قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف و اقرار التوازن في ميزان المدفوعات" [1]

ثانيا : العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية

مستوى التنمية الاقتصادية

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دوله ما يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة ، فجمود الاقتصاد و احتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسه أكثر تعقيدا للسياسة الخارجية ، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحله متقدمة من النمو و التقدم الاقتصادي إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسه للتجارة تتسم بمرونة عالية ، نظرا لأنه قد يكون قد وصل إلى تكوين قاعده اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية أو على الأقل ليست بحاجة إلى تدعيمها .

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة ، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم ، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل ، بالنظر لاكتسابها خبرة فنيه و تمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة .

الأوضاع الاقتصادية السائدة

فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا و اشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية و الوسطية و المواد الخام يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم ، خاصة في ظل انخفاض مرونته و درجة أهميته و ضرورته في السوق ، أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة كالتضخم أو الركود أو البطالة لها دور هام في تحديد دور

[1] عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية 2002 ، ص 213

السياسة التجارية المتبعة ، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار و تحقيق ارتفاع معدلات التشغيل ، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية و غير الجمركية لتحقيق نفس الهدف

أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا مني شأنه تشجيع الدول علو اتباع سياسه من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية و ضغط استهلاكه المحلي من ناحية أخرى .[1]

مرونة الجهاز الإنتاجي و القدرات التنافسية الذاتية على المبادرة و الاحتكار : الجهاز الإنتاجي في بلد ما وبكافة مكوناته البشرية والتكنولوجية يمكن أن يصنف حسب استجابته لتغيرات الطلب في الأسواق المحلية والدولية إلى مستويات أو معدلات متباينة من المرونة، والتي تتحدد بدرجة تدفق السلع والخدمات والموارد والمعلومات فيما بين أجزاء الاقتصاد وضمن علاقاته الهيكلية، فكلما ارتفعت درجة هذا التدفق ازدادت مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالمقابل كلما تراكمت المخزونات في مجالات متفرقة وشبه منعزلة عن بعضها ازدادت جمود الجهاز الإنتاجي، وعليه فإن الاقتصاديات المتقدمة التي تتمتع بمرونة عالية في أجهزتها الإنتاجية تعمل في اطار استراتيجي لتحرير حركات السلع والخدمات والموار د والمعلومات من كافة المحددات الادارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية. وبالمقابل فإن الاقتصاديات النامية التي تعاني من جمود أجهزتها الإنتاجية فإنها شديدة الحذر من تحرير التبادل وأنها تعمل دائما على دعم الصناعات المحلية من خلال زيادة قوائم استثنائية من الاعفاءات الجمركية، وهنا كلما زاد عجز الميزانية العامة وتراكمت الديون الخارجية فإن البلدان النامية تتمسك أكثر بسياسات الحماية.2

[1] مذكرة ماجستير " دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية ص 54.55

[2] أطروحة دكتوراه ، وليد عابي، ص 65 . 64

ثالثا : أهداف السياسة التجارية

1 الأهداف الاقتصادية

. حماية الصناعات الوطنية الناشئة : و يقصد بها أيضا حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ، حيث قد تستهدف السياسة التجارية حماية نوع من أنواع الانتاج المحلي في ظل منافسة أجنبية [1] ، و المقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع ، وتثور ضرورة الحماية في هذا المجال متى طانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ، و متى رؤي لأسباب مختلفة، أن الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر جوهري ، ومن أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة المجال الزراعي في الدول النامية و كذلك ما تتبعه الدول النامية من إجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها [2]

. تحقيق موارد للخزينة العامة : قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية ، و في كثير من الحالات يغتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فاعلية و أكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخانة العامة فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل ، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها من هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوع بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف ، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية و باعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا ، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع و

[1] السيد متولي عبد القادر مرجع سابق ص 69

[2] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمو شهاب ، مرجع سابق ص 235

الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السلعية لطلب و عرض هذا النوع من السلع ضعيفة [1]

الأهداف الاجتماعية [2]

. حماية مصالح فئات اجتماعية معينة : و تشمل حماية مصالح المزارعين ، أو المنتجين لسلعة معينة أو العمالة للمشتغلين في صناعة معينة

. إعادة توزيع الدخل القومي : قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة و تلجأ إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف ، فعادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة ، مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل .

الأهداف الاستراتيجية : [3]

تتمثل الأهداف ذات البعد الاستراتيجي للسياسة التجارية في :

. المحافظة على الأمن العام للدولة ، و الذي يأخذ بعين الاعتبار المستوى الاقتصادي و ما ينتج عنه من أمن غذائي ، إضافة إلى الإطار العام الجبائي للدولة و المتمثل في النواحي العسكرية المرتبطة بالمجال الإقليمي

. العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج المرتبط بمصادر الطاقة ذات البعد الحيوي و الاستراتيجي في توليفة الموارد الطبيعية للدولة ومن أمثلة استخدامها كالبترول .

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 233,234

[2] نفس المرجع ص 236

[3] د سعيد أحسن ، تقنيات التجارة الخارجية ص16

رابعا : السياسة التجارية بين الحرية و التقييد [1]

أولا : سياسة الحرية التجارية

تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية على أنها السياسة التي تتبعها الدولة بعدم التدخل في التجارة وإزالة كل القيود والعقبات المتمثلة في التعريفات الجمركية ونظام الحصص وغيرها و المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات. لذلك فالحرية تقترن بعدم تدخل الدولة في النشاط التجاري .

و توجد العديد من الحجج المؤيدة و الداعمة لسيلية حرية التجارة الخارجية و تتمثل فيما يلي :

. منافع التخصص الدولي والتي تتيح لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها، على أن يتم الاستيراد من الخارج للسلع التي ال تتميز نسبيا في إنتاجها بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا، وهو ما يزيد من الدخل القومي على المستويين المحلي و العالمي .

. تؤدي حرية التجارة إلى فتح مجال المنافسة وتنشيطه بين المؤسسات والمشاريع الاحتكارية بدل بقائها متحكمة في الأسعار، مما يضر المستهلكين على مستوى الأسواق المحلية للدول

. تسمح حرية التجارة بتشجيع التقدم الفني والتقني عن طريق المنافسة بين الدول المختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل بتحسين وسائل الإنتاج .

. تحفز حرية التجارة الدول على التوسع في إنتاج السلع كثيفة العنصر الإنتاجي ذو طابع الوفرة و الحد من إنتاج السلع كثيفة العنصر النادر .

. تسمح حرية التجارة بمساعدة الدول على استخدام مواردها الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على مشكلة استغلال الطاقات .

ثانيا : سياسة الحماية التجارية

تعتمد سياسة حماية التجارة على تدخل الدولة للتحكم في التبادلات التجارية والاقتصادية، لذلك تعرف على أنها تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها قصد حماية

[1] د ' سعيد أحسن ' ، تقنيات التجارة الخارجية ص 16 . 17 . 18

سلعها وأسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وعليه تقوم الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع مجموعة من الأساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصصها خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية الأنشطة الاقتصادية المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية ذات الأثر السلبي على التوازنات الاقتصادية للدولة .

و لأنصار الحماية التجارية حجج عديدة يمكن إجماعها في العناصر التالية :

. تقييد الواردات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بسبب أدوات السياسة التجارية التي تحد من منافسة المنتجات الأجنبية، مما يحسن من مردودية المنتجين المحليين نظرا لضمان استمرارية الإنتاج، وبالتالي عدم تأثر العمالة المحلية وزيادة مستوى التشغيل وتقليل البطالة .

. تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي، وبالتالي فإن المشاريع سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع الحصول على الإيرادات من خلال فرض الرسوم والتعريفات الجمركية، وبالتالي توفير الموارد المالية للدولة يمكنها من الإنفاق على النفقات العامة وخاصة في الدول النامية التي قد تعتمد على الرسوم الجمركية كمصدر وحيد وأساسي لميزانية وخزينة الدولة قد يكون العمل الرخيص سببا رئيسيا في انخفاض التكاليف ومن ثم التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص أو الأسعار، فتعمل الدولة على عنصر العمل متدني التكلفة . حماية الصناعات المحلية خاصة الناشئة منها ، فقد تنافس الصناعات الحديثة سلع مستوردة فتقوم أدوات الحماية بالتصدي للسلع الأجنبية على الأقل في مراحلها الأول .

. تسمح الحماية بحماية ودعم الاقتصاد الوطني باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انكماش وزوال الصناعات الوطنية و لكي تنجح سياسة الحماية التجارية يجب أن تتصف بما يلي :

أن تكون الحماية مؤقتة و ليست دائمة . أن تكون معتدلة بما يسمح بعدم تضرر المستهلك منها أن تكون الصناعات المحمية من الصناعات التي تتوفر على فرص النجاح .

المبحث الثاني : أساليب السياسة التجارية

لدراسة واقع السياسة التجارية الجزائرية في الفترة 2015-2020 و أثر الإجراءات المتخذة في هذه الفترة على ميزان المدفوعات الجزائري نحتاج إلى الاطلاع على إحصائيات هذه الفترة و دراسة عناصر ميزان المدفوعات كما يجب الاطلاع على أهم الإجراءات المتخذة و دراسة آثراها على ميزان المدفوعات

كما يمكن الاطلاع على الفترات التي سبقت فترة الدراسة للإحاطة بمعلومات أكثر حول فترة الدراسة

المطلب الأول : الاساليب السعرية

تتمثل الأساليب السعرية في الرسوم الجمركية و هي أكثر الأساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية ، الاعانات ، الإغراق ، تخفيض سعر الصرف

أولا : الرسوم الجمركية

الرسوم الجمركية هي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه، وتدفع أثناء عبور هذه السلع الحدود وولوجها التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه.

ويقصد بالتراب الجمركي الخاضع للضريبة الجزء الأرضي بما في ذلك الموانئ والمسطحات العائمة من جميع التراب الوطني باستثناء المناطق الحرة التي لا تسري عليها والمنشآت الواقعة بالمياه الإقليمية القوانين الجمركية الوطنية كلها أو بعضها وتكون معفية من أداء هذه الرسوم تعفى معظم الصادرات حاليا من أداء أي رسوم جمركية إلا في النادر، وتخص بالأساس المواد الأولية و المواد الطبيعية فوفقا لمنظمة التجارة العالمية تخضع أكثر من عشرة بالمئة من التجارة العالمية لهذه السلع لضرائب على التصدير .[1]

[1] www.aljazeera.net

أنواعها [1]

هناك أنواع متعددة من الرسوم الجمركية و قد جرت العادة على تقسيم الرسوم الجمركية إلى :

1 : من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي تنقسم إلى

الرسوم القيمية : و هي الرسوم التي تفرض و تقتطع كنسبة مئوية من قيمة السلع الخاضعة للرسم و هذه الطريقة في تحديد الرسم تجعله يتماشى مع قيمة السلعة ارتفاعا و انخفاضا

. **الرسوم النوعية** : و هي الرسوم التي تأخذ شكل مبلغ معين على كل وحدة من وحدات السلع التي يتم مبادلتها على أساس النوع ، العدد ، الحجم أو الوزن ، بغض النظر عن قيمتها ، حيث أنه مهما تغير سعر السلعة فإن قيمة الرسوم المفروضة عليها تبقى ثابتة كأن تفرض 50 دولار على كل طن من اللحوم المستوردة بصرف النظر عن سعر الطن .

. **الرسوم الجمركية المركبة** : تتكون هذه الرسوم الجمركية المركبة من رسوم جمركية نوعية و رسوم جمركية قيمية ، فإذا فرضت الحكومة رسما جمركيا نوعيا قدر 20 وحدة نقدية على كل دراجة بإضافة 10 بالمئة على قيمة الواردات من الدراجات

2 : من حيث الهدف

. **الرسوم المالية** : و التي تفرض من أجل تحقيق إيرادان للدولة

. **الرسوم الجبائية** : و التي تهدف إلى حماية الأسواق الوطنية من المنافسة الأجنبية

3: من حيث مدى حرية الدولة في فرضها

. التعرفة المستقلة : تنشأ عن إدارة تشريعية داخلية أي ان الدولة تفرضها برغبتها لوحدها و التعريفة المستقلة تظهر فيها سيادة الدولة و حريتها في فرض الرسوم التي تلائمها إذ تنفرد الدولة بإصدارها وفقا

[1] السياسة التجارية ، جامعة بسكرة

لمصالحها المباشرة كما تنفرد بتعديلها في المستقبل و هذه التعريفة تتيح للدولة أن تفرض ما تشاء من الرسوم لأي غرض تريده

. التعرفة الاتفاقية : فتكون مع بموجب اتفاق دولي بين دول أخرى و ميزتها الأساسية انه لا يمكن للدولة تعديلها في المستقبل بغير الاتفاق مع الطرف الآخر و بذلك تضع قيودا على حريتها في حماية مصالحها

ثانيا : إعانات التصدير [1]

وهى إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محليا و دوليا بقصد التشجيع على الإنتاج و التصدير ، و يختلف أثر الإعانة في أنه يؤثر على العرض و ليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية أنواع إعانات التصدير

1 . الإعانات المباشرة

و تتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة إلى المصدرين و على أساس قيمة أو نوع السلعة المصدرة

2 . الإعانات الغير مباشرة

و تشمل التسهيلات الائتمانية أو السماحات الضريبية أو إعفاء جزء من الأرباح المتحققة من التصدير من الضريبة أو تقديم بعض الخدمات مجانا أو مقابل سعر رمزي للمصدرين

ثالثا : الاغراق [2]

و هو قيام دولة بتصدير منتجاتها بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في موطنها الأصلي ، و إذا كان من شأن ذلك إلحاق ضرر جسيم بمصالح المنتجين في الدولة المتعاقدة و المستوردة للسلعة أو التهديد بوقوع ضرر . و لذلك يتحدد الإغراق بثلاث اتجاهات رئيسية :

[1] د، خالد المزروك ، السياسات التجارية ، جامعة بابل ، مقال حول السياسة التجارية ص 7

[2] د ، سعيد أحسن ، تقنيات التجارة الخارجية ص 37 ، 38

1 . أن يكون الفارق بين أسعار السلع المستوردة و السلع المتماثلة في الأسواق الداخلية كبير جدا أي أن، السلع المستوردة رخيصة الأثمان بالنسبة لنفس السلعة المنتجة محليا .

. أن تكون أسعار بيع السلع المستوردة تقل عن سعرها في سوق الدولة المنتجة لهذه السلعة

3. أن تكون تكلفة إنتاج السلعة أكبر من سعر تداولها في السوق ، مما يؤدي حتما إلى التأثير سلبا على الإنتاج المحلي للدولة و كذلك على المنتجين المحليين و بذلك يصعب او يستحيل تحقيق الأرباح المخطط لها و بالتالي صعوبة تسديد الأعباء و التأخر في تطوير الصناعات المحلية و الحد من المنافسة بين المنتجين المحليين .

أنواعه :

الإغراق الطارئ الإغراق قصير الأجل. الإغراق الدائم

رابعا : تخفيض سعر الصرف

و هو كل تخفيض تقوم به السلطات النقدية عمدا في قيمة العملة الوطنية المقومة بالعملة الأجنبية و ذلك بشكل قانوني أو فعلي ، و بهذا المعنى فإن التخفيض ينعكس على الأسعار ، بانخفاض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ، وارتفاع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة المحلية أو الوطنية .

و لتخفيض سعر الصرف مجموعة من الأسباب أو الأهداف تتمثل في :

. علاج الاختلال ففي ميزان الصرف تغير من نظرة المستهلكين في الداخل و الخارج مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات و تقييد الواردات .

. الحد من خروج رؤوس الأموال للخارج ، و تشجيع دخولها للاقتصاد الوطني

. زيادة موارد خزينة الدولة الخاصة من خلال الاثر الإيجابي على ميزان المدفوعات بتحقيق فوائض مالية تسمح بزيادة الموارد المالية لخزينة الدولة .

المطلب الثاني : الاساليب الكمية

أولا : نظام الحصص

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة ، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات و القيم المسموح باستيرادها أو تصديرها و قد تكون الحصص كمية أو قيمية [1]، و قد فضلت الدول إتباع نظام الحصص علو نظام الرسوم الجمركية لأسباب[2].

. يسمح بدخول السلع الأجنبية بغبر أن تتعرض لرسم جمركي ، ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها

. يحقق نقص الواردات بطريقة فعالة ، فهو من هذه الناحية أكثر فاعلية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد و لذلك يعتبر نظام الحصص نوعا من الحظر الجزئي للواردات

. يساعد بطريقة عكسية على تشجيع الصادرات ، إذ قد يحمل الدولة التي يضر بها نظام الحصص عل السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ بتبادل المزايا فيما بينها ، وقد يؤدي عندئذ بزيادة الصادرات مع الحد من الواردات إلى توازن الميزان التجاري .

ثانيا : تراخيص الاستيراد

و هي عبارة عن اذن سابق من الجهة الادارية المتخصصة في ذلك ، و يستعمل هذا النوع لحماية الانتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها .

يشترط في ظل هذا النظام حصول المستوردين مسبقا على ترخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد .

---

[1] زينب حسين عوض الله ص 306

[2] خضراوي حفيظة ، سياسة الاتحاد الاوربي التجارية للسلع الزراعية و انعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري . دراسة حالة منتج قمح خلال الفترة 2000 2014 ، اطروحه دكتوراه غير منشورة جامعة محمد خيضر ' بسكرة ، الجزائر ' 2019 ص 33

ثالثا : الحظر او المنع

و هو ان الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج ، ومن هنا يتبين أن الحظر قد يقع على الواردات فقط او على الواردات فقط او كلاهما معا ، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع و على جميع البلاد و في جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي و لهذا فهو يعتبر خطرا على التجارة الدولية .

و هناك نوعان من الحظر

الحظر الكلي و الحظر الجزئي

المطلب الثالث : الاساليب التنظيمية 1

أولا : المعاهدات التجارية

المعاهدة التجارية اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال اجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جوانب المسائل التجارية والاقتصادية امورا ذات طابع سياسي او اداري وعاده ما تتضمن احكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة وأحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل على أن أهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شهرة هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخرى المزايا الممنوحة منها للمنتجات أو مواطني اي دوله ثالثه وعلى ذلك تكون معاملة الدولة معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها اي دولة أخرى ويمكن التمييز بين الاتفاق التجاري والمعاهدة في جوانب مختلفة فمن حيث المدة الاتفاق يكون أقصر من المعاهدة ويتضمن تفصيلا أوسع من المعاهدة التي تتناول مبادئ عامه في الغالب كما أنه قد يعقد بناء على معاهده دون أن يشترط ذلك دائما كما انه يعقد من بواسطة الاقتصاد أو التجارة في حين أن معاهدة تعقد بواسطة وزارة الخارجية.

ثانيا : اتفاقيات الدفع

أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويلاتها إلى عملات أجنبية وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسويه المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس الأحكام التي يوافق عليها الطرفان كما ينظم كيفيه أداء الحقوق والديون الناجمة عن العلاقات التجارية والمالية بين الدولتين وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيد في حساب مقاصه لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الاخرى ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على اساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له فضلا عن انواع المعاملات التي يسمى بتحويلها عن طريق ومده ريانه وطريقه تجديده او تعديل بعض النصوص .

[1] حضراوي حفيظة ، مرجع سابق ص39. 40

ثالثا : التكتلات الاقتصادية

تختلف صور وطبيعة التكامل الاقتصادي وفقا لاختلاف درجه التكامل التي تصل اليها الدول المتكاملة فمنها ما يكون كاملا اي ان الاندماج يشمل كافه النواحي وقد يكون التكامل تكامل الجزئي او يشمل صوره معينه ومثال ذلك منطقة التجارة الحرة او الاتحاد الجمركي وهذا النوع من التكامل الاقتصادي الجزئي هو الشائع بين دول العالم لأنه لا يتطلب مواكبه الوحدة السياسية للوحدة الاقتصادية .

المبحث الثالث : عموميات حول ميزان المدفوعات

المطلب الأول : مفهوم عام حول ميزان المدفوعات 1

أولا : تعريفه

هو السجل المحاسبي الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي الحكومة و المواطنين و المؤسسات المحلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .

من المعروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات و الواردات السلعية و الخدمية ، و حركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة ، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد أي بدون مقابل سلعي أو خدمي و إلى غير ذلك

و لهذا فإنه لابد ان ينتج عن كل ذلك حقوق و التزامات بين هذه الدول ، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات فسجل يعرف باسم " ميزان المدفوعات " و ذلك لضمان هذه الحقوق و الالتزامات .

ملاحظات

. يسمى نظام المدفوعات بهذا الاسم نظرا لأن نظام القيد المزدوج يستخدم في إعداده أي أن أي عملية تجارية تؤثر على كلا الجانبين في ميزان المدفوعات .

. بما أن كل عملية تجارية تؤثر على كلا الجانبين في ميزان المدفوعات ، غذا فمن الناحية المحاسبية يجب ان يكون ميزان المدفوعات متوازنا بشكل دائم .

ثانيا : أهميته يحظى ميزان المدفوعات باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية وذلك لما يمثله من اهميه بالغه في مجالات عده وذلك من خلال انه : 2

[1] هاني عرب ، المساعد في المالية الدولية ص 5 6

[2] د نوال بن خالدي ، مطبوعة في مقياس المالية الدولية ص 23

. يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات العالم الخارجي .

. يعطينا فكره عن مدا انفتاح الدولة مع العالم الخارجي .

. مراقبة المبادرات الدولية او العمليات التجارية اي مراقبه الصادرات والواردات وبمعنى اخر من ماذا تتكون الصادرات ومن ماذا تتكون الواردات .

. يمكننا من معرفه الشركة التجارية للدولة بمعنى الدولة التي معها المبادلات التجارية بنسبه كبيره اي ما هي الان عملات الصعبة التي تخرج وتدخل من والى الدولة .

. وضعيه ميزان المدفوعات يمكن الدولة من تحديد السياسات التجارية التي تريد اتباعها في المستقبل معرفة اذا كانت الدولة لها تبعيه للعالم الخارجي او مستقله عنه.

المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات

أولا : مكونات ميزان المدفوعات

يمكننا تقسيم ميزان المدفوعات إلى :

. **القسم الأول** : ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما : 1

. الجانب الدائن : تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية

. الجانب المدين : تسجل فيه كل عملية يترتب عنها خروج لرؤوس الأموال أو الالتزام بالدفع لدولة أخرى

. **القسم الثاني** : أما أفقيا فينقسم إلى الموازين أو الحسابات التالية .2

1. حساب العمليات الجارية (فوق الخط) : يشمل المعاملات المنظورة أي الملموسة (الميزان التجاري) والمعاملات الغير ملموسه (ميزان الخدمات وكذلك التحويلات من جانب واحد)

[1] مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، مرجع سابق ص 299 . 230

[2] السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، مرجع سابق ص 124 . 138

أ . الميزان التجاري : يعبر عن الصادرات والواردات من السلع .

ب . ميزان الخدمات : يضم الصادرات والواردات من الخدمات كالصحة التعليم النقل التامين السياحة

ج . حساب التحويلات من جانب واحد : تضم المدفوعات المحولة من جانب واحد لغرض المساعدة وقد تكون هذه المساعدات من الافراد الدول او المنظمات الدولية الى اطراف اخرى بدون مقابل بمعنى خروج سلاح او خدمات بدون دخول رؤوس اموال او العكس خروج لرؤوس الاموال بدون دخول سلاح او خدمات مثل الهيبات الهدايا والمساعدات.....الخ

2. حساب راس المال (تحت الخط) : يسجل حركات الوسط الاموال بين البلد وبقيه دول العالم وينقسم الى:

أ .حساب راس المال طويل الاجل: يقصد بها كل حركات رؤوس الاموال التي تزيد عن سنه والتي تكون من دوله الى الخارج او العكس ومثال على ذلك الاستثمارات الاجنبية المباشرة قروض طويله ومتوسط الاجل عائدات الاستثمارات طويله الاجل بالإضافة لأوراق المال سواء المحلية او الاجنبية

ب .حساب راس المال قصير الاجل : ويقصد بها كل حركات رؤوس الاموال من الدولة الى الخارج او العكس والتي تتجاوز السنه كالقروض القصيرة مثل الاجل الودائع خاصيه الاجل الاوراق التجارية

3.حساب صافي الاحتياط من الذهب النقدي والعملات الصعبة وحقوق السحب الخاصة : يبين هذا الحساب رصيد الدولة من الذهب النقدي رصيدها من حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي والعملات الصعبة الموجودة في خاصيه بنك المركزي

4. حساب السهو أو الخطأ : ميزان المدفوعات كأي ميزانية بمعنى مجموع الأصول يجب ان تكون متساوية مع مجموع الخصوم في الأخير ولكن في بعض الأحيان قد يكون هناك خطأ أي المجموع الدائن لا يساوي مجموع المدين وبالتالي من أجل تدارك هذا الخطأ يلجأ لهذا الحساب من أجل تصحيحه وتحقيق التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث : الاختلال و إعادة التوازن لميزان المدفوعات

أولا . الاختلال :

تعريفه : يعني عدم تساوي الجانب الدائن مع المدين ونميز فيه نوعين من الاختلال [1]

العجز : و هو زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن

الفائض : و هو زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين

يتعرض ميزان المدفوعات الى مجموعة من الاختلالات :

1 . الاختلال العارض : وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق مع طبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة ومثال ذلك العجز الذي يحصل في الدول الزراعية نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية على سبيل المثال مما يؤدي الى اختلال سالب في الميزان التجاري بسبب انخفاض التحصيلات من العملات الاجنبية ومثل ما يؤدي لحدث العارض الى اختلال سلبي في ميزان مدفوعات فقد يؤدي ايضا إلى اختلال ايجابي ومثال ذلك ما قد تجد له الحروب من زياده في الطلب على المواد الأولية مما يزيد صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض من الميزان التجاري قد يؤدي الى اختلال ايجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.[2]

2. الاختلال الموسمي :

يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر الى ميزان مدفوعات فكلما كانت المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في المعاملات مع الخارج أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز ومثل

[1] مجدي محمود شهاب " الاقتصاد الدولي المعاصر " 239

[2] عرفان تقي الحسيني . التمويل الدولي . ص 123 ، 126

هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة

3. الاختلال الدوري : تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات الرواج والكساد وينعكس اثرها على ميزان مدفوعات فتارة يحقق فائض وتارة أخرى يحقق عجزا وهذا الفائض والعجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة إلى اخرى من خلال التجارة الخارجية فالرواج الذي يحدث في احدى الدول من شأنه زيادة واردات في الدول الاخرى ومن شان هذه الزيادات في الواردات زيادة الانتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع مما ينعكس آثاره على موازين مدفوعاتها وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد .

4. الاختلال النقدي : من المعلوم ان مستوى اسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشره على القوه الشرائية لوحدات النقد الخاصة بهذه الدول وبمعنى اخر فهناك علاقه معينه بين تغيير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الاسواق الداخلية وتغيير سعرها في الاسواق العالمية مما قد يتحدث انخفاض قيمه عملة الدولة بسبب ارتفاع الاسعار فيها مقارنة بالدول الاخرى مما قد يرتب عليه ظهور اختلال في ميزان المدفوعات في ويسمى بالاختلال النقدي لأنه مرتبط بقيمه النقد الوطني والاسعار السائد

5 . الاختلال الاتجاهي او طويل المدة: هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحله التخلف الى مرحله النمو ذلك انه من خلال الفترات الاولى للتنمية تزداد الواردات زياده زيادة كبيره حين تنعدم القدرة على زياده الصادرات بنفس الدرجة أما سبب في زيادة للنمو الاقتصادي ويفسر ذلك بتقصيرات المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمارات و لذا تلجأ الدولة الى الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار وهذه مشكلة تواجه الان معظم الدول النامية.[1]

[1] محمود يونس. اقتصاديات دولية ص 261 ، 262

ثانيا . التوازن :

تعتبر السياسة المالية النقدية من أهم السياسات المستعملة من طرف الدولة لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و القضاء على الاختلال .

الفرع الأول . السياسة النقدية :

هي السياسة مرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي وتمثل الاجراءات والادوات التي تؤثر في عرض النقود وادارة حجم الائتمان وشروطه والبنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذه السياسة ويعمل عاده وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة.[1]

حيث يقوم البنك المركزي بدخل المزيد من النقود وتسهيل الحصول على الائتمان فيرتفع مستوى الاستثمار العمالة داخل المجتمع ويرتفع الطلب بشكل عام ويكون ذلك في اوقات الكساد وتعمل السياسة النقدية بصوره رئيسيه عن طريق التحكم بدرجه كبيره في عرض النقود داخل الدولة بل ان كل الادوات المستعملة السياسة النقدية تسعى الى التحكم في كميه النقود وتتمثل هذه الادوات في .[2]

- سياسة السوق المفتوحة
- سياسة الاحتياط الزامي
- سياسة سعر الخصم

أولا سياسة السوق المفتوحة : يقصد بها قيام البنك المركزي بدخول الأسواق المالية بائعا كان أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالي سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع خاصة السندات الحكومية وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، وقد يصل الأمر أحيانا إلى جانب الذهب و العملات الأجنبية [3]

[1] نزار سعد الدين ، ابراهيم قطف " الاقتصادي الكلي " ص 288

[2] مازن عبد السلام أدهم " العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية " ص 31

[3] أحمد جامع " التحليل الاقتصادي الكلي " دار الثقافة جامعة القاهرة 1990ص 267

ثانيا . سياسة إعادة الخصم : المقصود بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء خصم الاوراق المالية لديه لفائدة هذه البنوك للحصول على احتياطات اكبر تساعدها على زيادة حجم القروض الممنوحة من قبلها ، و يستعمل البنك هذه السياسة انكماشية أو توسعية .

ثالثا . سياسة الاحتياط الإلزامي

يعرف الاحتياط القانوني بأنه احتياطي السيولة، حيث أن البنوك التجاري ة و يمكن أن تتضمن احتياطاتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافية إلى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة وعادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه .

الفرع الثاني . السياسة المالية :

تعرف السياسة المالية بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برنامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي ، العمالة، الادخار، الاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية . أو هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات للدولة عن طريق الضرائب وغير هذا من الوسائل وذلك بتقدير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات[1]

ويتلخص مضمون هذه النظرية أنها تساهم في السيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص أو عن طريق

[1] دراوسي مسعودي ص 48

إنقاص الإنفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين ، فإذا ارتفعت أسعار الضرائب المباشرة على الدخول والأرباح فإن الدخل الممكن التصرف فيه ينخفض وبذلك ينخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص .

وإذا فرضت ضرائب على السلع والخدمات فإن الأثر سيكون مباشرا على الاستهلاك وينخفض الإنفاق عليه بسبب ارتفاع التكلفة .

ولهذا ففي فترات التضخم على الدولة أن تكبح إنفاقها هي وتزيد من أسعار الضرائب، وتشجع الادخار أو إدخال مشاريع الادخار الإجباري، إدارة الدين العام بحيث تنخفض كمية عرض النقود فكلما كانت قدرة هذه السياسة المتبعة في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات وما ينتج عنه من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات بنسبة كبيرة، فإنها ستكون فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. يظهر ذلك من خلال رفع وزيادة مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب ومضاعف كمية النقود، فكلما كان حجم المضاعف أكبر كلما كانت هذه السياسة والإجراءات ألأكثر قدرة على القضاء على العجز في ميزان المدفوعات [1]

[1] كامل بكري " الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية 2002 ص 391

الخلاصة :

لا يختلف اثنان في الأهمية الكبرى التي تحظى بها السياسة التجارية و ميزان المدفوعات لكل الدول ، ذلك أن دورهما كبير في تطوير و تنمية الاقتصاد الوطني و بالإحاطة الشاملة لمعالمهما يتضح الطريق الأصح لتحقيق الهدف المنشود و هو السعي نحو تحقيق أكبر عوائد من التجارة الخارجية .

فبمراقبة ميزان المدفوعات و التدقيق في تطوراته و انتهاج السياسة التجارية المناسبة التي تطور من التجارة الخارجية و تحقق تطور مستمر في ميزان المدفوعات يتحقق هدف الدولة من اتخاذها لسياسات تجارية تتماشى مع واقع التجارة الدولية .

الفصل الثاني : دراسة تحليلية لأثر السياسات التجارية على ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الأول : واقع السياسة التجارية الجزائرية

المبحث الثاني : دراسة تحليلية للميزان الجاري

تمهيد:

لدراسة واقع السياسة التجارية الجزائرية في الفترة 2015-2020 و أثر الإجراءات المتخذة في هذه الفترة على ميزان المدفوعات الجزائري نحتاج إلى الاطلاع على إحصائيات هذه الفترة و دراسة عناصر ميزان المدفوعات كما يجب الاطلاع على أهم الإجراءات المتخذة و دراسة آثراها على ميزان المدفوعات كما يمكن الاطلاع على الفترات التي سبقت فترة الدراسة للإحاطة بمعلومات أكثر حول فترة الدراسة

المبحث الأول : واقع السياسة التجارية

المطلب الأول : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1

عرفت الجزائر نظام الاحتكار منذ الاستقلال حيث كلفت بعض المؤسسات والدواوين العمومية احتكار بعض النشاطات لكن لم يتم اعتماده كنظام قائم بذاته حتى بداية السبعينات حيث تم إقرار مجموعه من الاجراءات والمراسيم التي تنص على احتكار الدولة للتجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية لكل واحده حسب المنتوج المتخصصة فيه وقد نتج عن هذه الاجراءات الغاء التجمعات المهنية للمشتريات واحلال محلها مؤسسات عمومية تتولى عمليات التجارة الخارجية حيث بلغ عددها حوالي 20 مؤسسه عام 1971 و كنتيجة لذلك أصبح أكثر من 80% من التجارة الخارجية تحت رقابة الدولة وقد كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي لنمو الاقتصادي الاجتماعي ولتطبيق هذا النظام وضعت الدولة مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها وذلك من خلال تحديد الهيئات المكلفة بالاحتكار و تحديد قواعد جديدة لتنظيم الصادرات و الواردات .

أولا : الهيئات المكلفة بالاحتكار

أسندت مهمة الاستيراد والتصدير الى مؤسسات عموميه وفقا للنشاط الذي تمارسه وذلك وفقا للأمر 74.71 الصادر في 1971/11/16 المتضمن تحديد المؤسسة الوطنية ومن بين هذه المؤسسات الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه والتي كلفت باحتكار استيراد المنتوجات الكيميائية والبتروكيميائية ومشتقات الوقود ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع والشركة الوطنية لصناعات السولوز احتكار الاستيراد والتصدير للمنتجات الخاصة بصنع الورق ومركباته والشركة الوطنية للأبحاث و الاستغلالات المنجمية احتكار استيراد مواد البناء و الخزف الصحي .... الخ

[1] د موسوس مغنية ، اطروحة دكتوراه بعنوان " أثر التجارة الخارجية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا " ص 123

وقد حدد الامر 74 02 المؤرخ في 1974/2/11 التزامات المؤسسات المكلفة بالاحتكار والمتمثلة في :

. سد احتياجات الهيئات الاقتصادية والاقتصاد الوطني بصفه عامه

. سد احتياجات المستهلك الجزائري في اطار سياسه توزيع عادلة

. الممارسة الفعلية والدقيقة للاحتكار المسند . تطبيق اسعار التنازل المحددة من طرف الحكومة (أسعار السلاح والخدمات)

يتمحور الاحتكار المسند الى المؤسسات العمومية في مدونه تضم جميع السلاح والخدمات الداخلة ضمن هذا الاحتكار حيث تحتوي هذه المدونة على القائمتين من السلع :

القائمة الأولى : تتضمن مجموعة أ التي تمارس عليها المؤسسة العمومية عملية الاحتكار بصورة مباشرة أي احتكار خالص دون تدخل أي مؤسسة عمومية أو خاصة أخرى حيث يصبح من حق المؤسسة المحتكرة الاتصال المباشر مع الموردين الاجانب في حدود ما ينص عليه الامر الذي يتضمن منه الاحتكار.

القائمة ب : ويتعلق الامر بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة المحتكرة عن تأمينها لفائدة زبائنها بمفردها لذلك تقوم بمنح تفويض الى مستوردين آخرين عموميين أو خواص في شكل تأشيره أو إذن صادر عنها لا تتعدى صلاحيته ستة أشهر وبالمقابل تقتطع رسم الاحتكار الذي تتراوح نسبته ما بين 1% الى 5.6% من قيمه السلع المستوردة.

ثانيا : قواعد تنظيم الصادرات و الواردات في ظل نظام الاحتكار:

تختلف عمليات التصدير والاستيراد من حيث هدف الدولة من إجراء أي منها ، فالصادرات تعمل الدولة دائما على زيادة حجمها والعكس بالنسبة للواردات

1. تنظيم الصادرات : قد عملت الجزائر على تنظيم الصادرات من خلال وضع قواعد تؤكد حرية التصدير لتشجيعه وتحصيل وسائل دفع خارجية لتغطية الواردات وكان ذلك وفقا ل:

. الامر 74. 11 الصادر في 30-01. 1974المتضمن تحرير الصادرات

. الامر 74.13 الصادر في 1974 المتضمن إجراءات تصدير السلع و برمجة الصادرات

هذان التشريعان يؤكدان على حرية تصدير المنتجات المحلية وواردات إعادة التصدير بعد إجراء تعديلات عليها أما إعادة تصدير المنتوجات على حالها أو تصدير المنتوجات الاساسية كالأسمدة والعجائن فإنها تخضع لرخصة من قبل وزارة التجارة.

كذلك إلغاء احتكار مؤسسات الدولة للتصدير باستثناء بعض المنتجات المدرجة في قائمة محددة بقرار مشترك صادر عن وزير التجارة والوزير الوصي على المؤسسة المحتكرة [1]

2. تنظيم الواردات : وفقا لأهداف المخطط العام للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والغلاف المالي السنوي المخصص لتمويل الواردات يتحدد البرنامج العام للاستيراد المتكون من مجموعة برامج مختلفة قطاعات النشاط الاقتصادي في الدولة حسب أهميتها النسبية ، ثم تمنح المؤسسات العمومية صاحبة الاحتكار رخص الاستيراد من قبل وزارة التجارة وتفرد في نفس الوقت المبالغ اللازمة لها لتسجل ثم تعتمد من قبل البنك المركزي.

وتخضع عملية الاستيراد الى عدة رقابات تمارسها أجهزة خارج المؤسسة الحائزة على امتياز الاحتكار وتتمثل في رقابة وزارة المالية وتهتم بكيفيات التمويل والصرف ورقابة وزارة التجارة وتعمل على الزام المستوردين باحترام شكليات التجارة الخارجية ، و رقابة الوزارة الوصية على القطاع وتناول كيفية إبرام عقود التموين وإضافة السلطة المركزية الرقابة المصرفية التي تمارسها البنوك بموجب الامر رقم 01 المؤرخ في 1970/3/8 المتعلق بالتوطين البنكي

وقد صدر لاحقا القانون 78. 02 الذي صدر في فيفري 1978 الذي يعزز احتكار الدولة للتجارة الخارجية ويتضمن التأكيد القطعي على مبدأ التدخل الحصري للدولة في اتجاه الخارجية وعدم تدخل القطاع الخاص لا المحلي ولا الأجنبي في عملية الاستيراد والتصدير لحسابهم الخاص أو كوسطاء لحساب مؤسسة أجنبية وبهذا القانون قضى احتكار الدولة للتجارة الخارجية على الوسطاء الخواص

[1] عجة الجيلاني ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص ص 50

وصاحبه في داخل البلاد توسيع و تعزيز هياكل الدولة في ميدان التسويق وهكذا تم انشاء شركات وطنيه تحتكر تسويق منتوج معين والشركة الوطنية للأروقة الجزائرية مهمتها التسويق بالتقسيط وتعاونيات فلاحية تتكفل بتسويق الخضر والفواكه وعزز التحكم الدولة لقنوات تسويق السلع شبه احتكارها على وسائل النقل سواء عبر الشركة الوطنية للسكك الحديدية او الشركة الوطنية للنقل البري أو عبر الشركة الوطنية للخطوط الجوية او الشركة الوطنية للملاحة البحرية ويواكب احتكار الدولة على النقل احتكارها على وسائل و عتاد النقل بحيث انها كانت تحتكر انتاج الشاحنات و القطارات والسفن وجميع انواع العربات

استمر العمل لنظام الاحتكار في سياسة التجارة الخارجية في الجزائر حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني 1989 خاصة بعدما تعزز هذا النظام في ميثاق الجزائر 1976 وقانون 78 02 المؤرخ في 1972/2/11 وكذلك التعليمة الرئاسية الصادرة في 17 جوان 1978 حيث اعتبروا ان وظيفة التجارة الخارجية من النشاطات الحصرية للدولة.00:08

المطلب الثاني : السياسة التجارية في الجزائر بين التحرير و الأزمة النفطية 2014

الفرع الأول : السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحرير 1990. 2014

عرفت السياسة التجارية خلال هذه الفترة توجها جادا نحو التحرير التجاري ، فكانت استمرارية لما تم تحصيله في بداية الاصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية وتطبيق اقتصاد السوق عبر الإزاحة التدريجية للعراقيل والقيود المعيقة للاستثمار وحركية السلع والخدمات .

شهدت هذه المرحلة عملية التحرير التدريجي للتجارة الخارجية حيث عرفت السياسة التجارية في بدايتها (1990. 2014) عمليات لتوجهها نحو الغاء القيود والعراقيل الحمائية فشهدت اتخاذ عدة تغييرات حيث تم استبدال البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة وتعويضها بمخطط التمويل الخارجي تحت اشراف البنوك والتي تتعامل مع المصدرين والمستوردين من القطاعين العام والخاص وفقا للقواعد السوق من خلال السماح للخواص بالاستيراد دون تأشيرة ليتم الغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية في 1991 وأعتبر قانون المالية التكميلي للسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير اذ أشار في مادتيه 40 و41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية كما قامت الجزائر بإجراء التعديلات في أدوات السياسة التجارية بشكل تدريجي على النحو التالي : [1]

. إجراء تغييرات على مستوى معدلات الرسوم الجمركية وهذا ما نص عليه في اتفاق التثبيت فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت الى 120 بالمئة وهو ما أدى الى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية حيث تم تخفيضها الى 60% .

[1] بونوة سمية ، نوري منير ، أثر التغييرات السياسة التجارية على التبادل التجاري للجزائر. دراسة قياسية. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، المجلد 3 العدد 02 ، 2017 ص 97

. فرض معدلات ضعيفة من 0% الى 7% الواردات من المواد الاولية ومعدلات متوسطة تتراوح بين 15% و 25% على المنتجات النصف مصنعه وأخيرا تعريف جمركية تتراوح بين 40% و60 بالمئة على المنتجات تامة الصنع .

.كما تم احداث تعديلات على نظام سعر الصرف حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الامريكي قدر بـ 22% سنة 1991 ثم 40.14% سنة 1994 ثم انتقل سعر الصرف الدولار الامريكي من 4.963 الى 17.776 دينار جزائري

إن الهدف الرئيسي لعملية تخفيض الدينار هو استعادة التوازن الخارجي ومن ثم تحقيق تنافسيه اكثر الاقتصاد الوطني.

وقد عرفت السياسة الاقتصادية الجزائرية ما بعد القرن العشرين انطلاقة جديدة نحو أكثر حرية وانفتاح وكان بذلك تجسيد لمرحلة اقتصاد السوق حيث تبنت الجزائر عدة مخططات للنهوض بالقطاعات الأساسية والبنى التحتية وتحقيق تنمية شاملة وكذا تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية ، فكان المخطط الثلاثي 2001 2004 او ما يعرف ببرنامج الانعاش الاقتصادي ، ثم تلى ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005. 2009 ضمن المخطط الخماسي الأول واخيرا برنامج توطيب النمو أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني 2010 2014

وعلى الرغم من تبني الجزائر نهج التحرير التجاري تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وقيامها بعمليات تفكيك للتعريفات الجمركية وتقليص المعدلات الى أربعة معدلات فقط وفق قانون المالية لسنة 1999 ، إلا أنها احتفظت بهامش الرقابي فيما يخص رخص الاستيراد والتصدير وهو ما أقره الأمر 04 ، 03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 حيث أسس لمبدأ الحرية في عمليات الاستيراد والتصدير وفق المادة الثانية منه " تنجز عمليات الاستيراد المنتوجات وتصديرها بحرية " وحسب المادة 6 منه "

يمكن أن تؤسس تراخيص الاستيراد للمنتوجات او تصديرها للإدارة أي تدبير يتخذ بموجب أحكام هذا الأمر أو الاتفاقات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها " [1]

أما بخصوص معدلات التعريفة الجمركية فقد عرفت عدة تعديلات خلال سنتي 2001 و2002 حيث استمرت عمليات التعديل والتفكيك الجمركي في إطار اقتصاد السوق وعرفت معدلات التعريف الجمركية تغييرات في نسب المعدلات من 4 الى 3 معدلات سنة 2022.

الفرع الثاني : السياسة التجارية في الجزائر بعد الازمة النفطية 2014

شهدت هذه المرحلة عدة اصلاحيات وتغييرات في النظام المالي والتجاري وسنبرز أهمها في ما يلي: [2]

أ . التوطين البنكي : توجب القوانين الجزائرية المتعاملين في التجارة الخارجية بتوطين صادراتهم ووارداتهم مسبقا قبل أي إجراء آخر وهذا ما نصت عليه المادة 29 من النظام 07 . 01 التي نصت على " تخضع كل عملية استيراد أو تصدير للسلع أو الخدمات الى إلزامية التوطين لدى وسيط معتمد باستثناء عمليات العبور والعمليات المشار اليها في المادة 33 أدناه " . وهذا لدى بنك أو أي مؤسسة مالية جزائرية بحسب ما نصت عليه المادة 37 من نفس النظام والتي تنص على ما يلي " تعد البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة هي الوحيدة المؤهلة لكي تنفذ لحسابها زبائنها التحويلات والترحيلات المرتبطة بالمعاملات الخاصة بالسلع و الخدمات التي تم توطينها المصرفي مسبقا لدى شبابيكها "

من ناحية السياسة التجارية يمكن ادراج التوطين البنكي في خانة الاجراءات الادارية فهو يسمح من الناحية التقنية بمراقبة المبادلات مع الخارج من قبل البنوك بالاستعانة بمصلحة الجمارك كما تسمح به التشريعات غير أنه يمكن ان يتحول الى عائق في وجه التبادل الحر اذا استعمل بطريقة أخرى وهذا ما حصل في الجزائر في سنة 2016 و أصبحت عملية التوطين تسبق بتوطين الكتروني مسبق ثم

[1] شتاتحة عمر ، فعالية السياسة التجارية للحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ورقلة ، 2019 ص 120

[2] مفتاح حكيم و السياسة التجارية و أزمات تراجع أسعار المحروقات ، مجلة الإبداع ، المجلد 11 العدد ; 2021 A01 324 . 323

اصدر بنك الجزائر تعليمة أجبر بموجبها المستوردين بتشكيل مؤونه لدى البنك المواطن بمبلغ يعادل اقل 120% من قيمة السلعة المستوردة وأن تكون هذه العملي 30 يوما على الاقل قبل شحن البضاعة . (التعليم رقم 0520017 المؤرخة في 22 اكتوبر 2017 المحددة للشروط الخاصة المتعلقة بتوطين العمليات استيراد السلع الموجهة للبيع على حالتها).

ب . مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي :

بعد 15 سنة من دخوله حيز التطبيق بين الطرفين وبعد تسجيل عجز مستمر ومتزايد مع هذا الشريك الاقتصادي وتحت ضغط أزمة تراجع أسعار المحروقات طالب الرئيس الجزائري في اوت 2020 بتقييم الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف لا سيما اتفاق الشراكة مع الاتحاد الذي يجب ان يكون محل العناية خاصة ، تسمح بترقية مصالح الجزائر من أجل علاقات متوازنة ولهذا طالب وزير الخارجية الجزائرية في ديسمبر من نفس السنة بمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

قبل هذا أبدت دول التكتل الاوروبي انزعاجها الكبير من الاجراءات التي اتخذتها الجزائر فيما يتعلق بكبح الواردات حيث أخضعت بعض السلع الى نظام الحصص والتراخيص الاستيراد سنه 2018 والتي أضرت بالعديد من الدول الأوروبية في مقدمتها فرنسا وايطاليا واسبانيا وأكيد أن مثل الطلب هذا الطلب سيكون مصدر ازعاج جديد وان أبدت بعض الدول تفهمها.

ج . العودة إلى القيود الكمية " الحصص و تراخيص الاستيراد " :

تحت ضغط الازمة بدأت الجزائر بعد سنة 2014 باتخاذ تدابير وسن قوانين للحد من تيار وحجم التبادل الحر مع بقية العالم ففي سنة 2015 قامت الحكومة بتعديل الامر 0304 من أجل تبرير الرجوع الى القيود الكمية للتخفيف من شدة العجز في كل من الميزان التجاري وميزان مدفوعات وقد انتهجت فيه وبشكل صريح منهج حمائي في مجال التجارة الدولية وذلك بالنص على إمكانية اتخاذ تدابير وقيود كمية أو نوعية وتدابير مراقبة المنتوجات أثناء التصدير والاستيراد وقد تم التعديل بموجب القانون رقم 15 15 المؤرخ في 2015. 07. 15 وأهم التعديلات مست المواد 2 ، 3 ، 6 .

لقد وسعت المادة 2 استثناءات التجارة الحرة فبعد أن كانت تستثني من تطبيق الامر 03. 04 عمليات الاستيراد والتصدير التي تخل بالأمن والنظام العام والأخلاق أضافت تلك التي تخل بصحة الأشخاص والحيوانات وبالثروة الحيوانية والنباتية بوقاية النباتات والموارد البيولوجية البيئية والتراث التاريخي والثقافي أما المادة 3 فبعد أن كانت تنص على أنه يمكن إخضاع استيراد وتصدير المنتوجات الى تدابير خاصة تحدد عن طريق التنظيم أعيدت صياغتها للتصريح بإمكانية تطبيق القيود الكمية وتدابير المراقبة الأخرى حيث نصت " يمكن تطبيق قيود كمية ونوعية أو تدابير مراقبة المنتوجات أو عند استيرادها أو تصديرها ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع أما المادة 6 فقد أقرت بأنه " يمكن وضع رخص استيراد أو تصدير المنتوجات بغرض أداره أي تدابير يتخذه بموجب أحكام هذا القانون أو وفقا للاتفاقيات الدولية التي الجزائر طرفا فيها ، جاء المرسوم التنفيذي 15 . 306 المؤرخ في 2015/12/6 لينظم استعمال رخص الاستيراد لتسيير استثناءات حرية التجارة المكفولة بالأمر 03. 04 المعدل و المتمم و لتطبيق المادة 6 المكرر 1 منه و بدأ العمل بنظام تراخيص الاستيراد في 1 جانفي 2016 .

قامت الجزائر أيضا بالعمل بنظام الحصص الكمية لتسيير ملف السيارات و حيث تم وضع حصة كمية للعربات المتنقلة باستثناء مجموعة المخصصة لمصانع تركيب السيارات . SKD.CKD

الحظر المؤقت : منعت الحكومة الجزائرية بداية جانفي 2018 استيراد 851 منتج بحجة إعادة التوازن لميزان المدفوعات حتى وإن كان هذا المنع أو الحظر مؤقتا إلا أنه ينبئ عن تراجع على التحرير التام والصريح وتكريسا للنهج الحمائي المتبع بعد التراجع وتآكل احتياطات الصرف

بفعل أزمة تراجع أسعار المحروقات (المرسوم التنفيذي رقم 18 . 02 المؤرخ في 7 جانفي 2018 المتضمن تعيين البضائع موضوع تقييد عند الاستيراد ، الجريدة الرسمية رقم واحد سنة 2018)

تعديل القائمة السالبة :

قامت الحكومة بتعديل القائمة وتحيينها في شهر ماي من السنة نفسها بإصدار قائمة جديدة تحوي 877 منتج ممنوع من الاستيراد (مرسوم تنفيذي رقم 18 . 139 مؤرخ في 21 ماي سنه 2018 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذ رقم 18 . 02 مؤرخ في 7 يناير سنة 2018 و المتضمن تعيين البضائع

موضوع التقييد عند الاستيراد) . (ج رقم 29 المؤرخ في 23 ماي سنه 2018) هذا التعديل أتى بعد 4 أشهر فقط من إصدار القائمة الأولى وهذا يدل على مدى التخبط الذي تعيش الحكومة و وزارة التجارة .

رفع الرسوم الجمركية وفرض رسوم إضافية أخرى في نفس النهج الحمائي قامت الحكومة برفع الحقوق الجمركية لـ 32 عائله من المنتوجات النهائية من أهمها أجهزة الإعلام الآلي و أجهزة الحاسوب المنقولة والطاولات والوحدات المركزية للمعالجة وخوادم الكمبيوتر ووحدات الذاكرة و قارئ بطاقة الذاكرة ، هياكل الجرارات والشاحنات عربات التبريد المحولات الكهربائية الهواتف الخلوية. (المادة 115 من قانون المالية 2018 قانون رقم 17 11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017 الجريدة الرسمية رقم 79 المؤرخة 2017/12/28)

كما قامت الحكومة بتوسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة الداخلية الاستهلاك تي اي اس بنسبه 30% على 10 مجموعات من السلع النهائية وبداية من 2019 رفع الحظر المؤقت على الاستيراد وعوض برسم اضافي مؤقت وقائي خاصة في بداية الأمر 1095 منتج وتراوحت نسبه من 30 الى 120% (قرار مؤرخ في 26 جرام في 2019 يحدد قائمه البضائع الخاضعة للرسم الاضافي المؤقت او الوقائي والنسب المتعلقة بها الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخ 27 في 2019) ليعاد النظر في هذه القائمة بعد ثلاثة أشهر فقط اي في ابريل 2019 ويعفي عن بعض السلع ليصل عند المنتجات الخاضعة رقم 982 منتج . (قرار وزاري مؤرخ في 8 أفريل سنه 2019 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 26 جانفي 2019 الجريدة الرسمية رقم 26 مؤرخ 21 ابريل 2019).

المبحث الثاني : تحليل تطور الميزان الجاري

يشمل الحساب الجاري والذي يدعى ايضا بحساب العمليات الجارية مجموع تدفقات السلع والخدمات بين المقيمين في البلد وغير المقيمين كما يشمل كذلك تدفقات مداخيل عوامل الانتاج والتحويلات، وبالتالي فهو يعكس حجم العلاقات التجارية للبلد مع بقية العالم ويعتبر الحساب الجاري من أهم عناصر ميزان مدفوعات وخاصة لدى البلدان النامية وبالخصوص تلك المصدرين للنفط والمعادن وهذا نتيجة لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه الدول وعليه يعتبر هذا الجزء من العوامل التي تدخل في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي حيث إن ارتفاع حصيلة الصادرات تؤدي الى زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات وكذا القدرات الاستثمارية للاقتصاد الوطني.[1]

ان رصيد ميزان العمليات الجارية هو أكثر الأرصدة دلالة على ميزان مدفوعات وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد خاصة من طرف صندوق النقد الدولي لأن المعاملات الجارية تحتل حجما كبيرا نسبيا مقارنة بالمعاملات الاخرى ولتعلقها بالدخل الوطني أي كل ما أنفق أو استهلك أو أنتج وهذا يعني أن أي تغيير في هذا الرصيد يكون مصحوبا بتغيير في الإنتاج وبالتالي التشغيل.[2] حيث سنقوم داخل هذا الحساب بعرض مختلف التطورات الحاصلة لفروعه الرئيسية في الجزائر والمتمثلة اساسا في الميزان التجاري ميزان الخدمات ميزان دخل العوامل والتحويلات الصافية والتطرق اخيرا الى رصيده الاجمالي

المطلب الأول : المزا ن التجاري

نوضح من خلال الجدول التالي رصيد الميزان التجاري في الجزائر و الذي يشمل الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها .

---

[1] بوفسيوة خولة ، زقرور زهرة ، مذكرة ماستر حول " دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 2019" جامعة محمد الصديق بن يحي . جيجل .

[2] عبد الوهاب زنقبلة ، محمد إبراهيم مادي ،" أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1986 . 2018) مجلة الباحث ، العدد 01 جامعة قاصدي مرباح 2020 ص 404

الجدول رقم 01 : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2014 2019)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2014	61172	58330	2842
2015	35138	51646	-16508
2016	29638	46727	-17029
2017	34569	48980	-14411
2018	41113	48573	-7460
2019	34994	44632	-9638

المصدر :بنك الجزائر ، النشرات الإحصائية الثلاثية : مارس 2001 ، ديسمبر 2008 ، ديسمبر 2012 ، جوان 2015 ، ديسمبر 2018 ، مارس 2020 ص 22 نقلا عن : الموقع الإلكتروني

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا في سنة 2014 حيث بلغ 2842 مليون دولار و هو ما يقابله ارتفاع في قيمة الصادرات بنسبة أكبر من ارتفاع في قيمة الواردات ، ويرجع ذلك الى ارتفاع أن أسعار المحروقات التي تمثل 97 بالمئة من الصادرات .

و خلال السنوات (20192014) سجل عجزا خلال كل هذه الفترة لأن الميزان التجاري تأثر بالأزمة النفطية حيث شهدت أسعار النفط انهيار و انحدار كبير و استمرار ارتفاع في حجم الواردات و ذلك نتيجة السياسة التوسعية و زيادة الطلب على السلع الأجنبية و أسباب أخرى خارجية لا يمكن التحكم فيها (تقلبات أسعار النفط) .

هذا العجز أدى بالجهات المعنية إلى تسقيف فاتورة الواردات كإجراء داخلي يمكن التحكم فيه و ترشيد الإنفاق ، إضافة إلى إجراءات تخفيض العملة .

سجلت أعلى نسبة عجز خلال 2016 بقيمة قدرها 17029- مليون دولار و ذلك راجع لارتفاع قيمة الواردات و تفوقها على الصادرات في كل هذه السنوات.

المطلب الثاني : ميزان الخدمات

يتعلق هذا الحساب بجميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين السياحة و الملاحة و الخدمات المالية و هو ما سوف نتطرق إليه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (2014. 2019)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تطور رصيد ميزان الخدمات	-8,14	-7,52	-7,34	-8,01	-8,22	- 6,26

المصدر : بنك الجزائر ، النشرات الإحصائية الثلاثية من مارس 2001 إلى مارس 2020، ص 15

نقلا عن : الموقع الإلكتروني

من خلال الجدول رقم اثنان نلاحظ ان ميزان الخدمات على فضيله فتره الدراسة رصيدا سالبا بمعنى عجز دائم ومستمر وذلك بالرغم من ارتفاع قيمه الصادرات الا ان ذلك لم يكن من تغطية الواردات من الخدمات مما ادى الى تحقيق العجز .

ولعل ما يفسر هذا العجز هو تدهور قطاع السياحة باعتباره مصدرا هاما للعملات الصعبة ومجالا كبيرا للتشغيل اليد العاملة وبالتالي زياده في الدخل الوطني تكتسب التنمية السياحية اهميه متزايدة كونها موارد ماليه اضافيه للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات فهي تمثل احدى الصادرات الهامه غير المنظورة وعنصرا اساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي وبالرغم من هذه الأهمية التي يكتسبها هذا القطاع الا ان الجزائر لا تزال تراه على عائلات النفط والمحروقات والذي تتراجع اسعاره يوما بعد اخر في الاسعار في الاسواق العالمية لذلك لا يزال هذا القطاع معطل ويحتاج الى المزيد من الاستثمارات الاجنبية والى الشراكة لجلب السواح وبعثه كبديل في خلق الثروة وامتصاص البطال ، بالإضافة الى حاجه البلد الى الخدمات خاصه في مجال الشحن والتامين وهذا دليل على ضعف ومحدودية قطاع

الخدمات الجزائري الذي لم يرقى بعد الى المستوى المطلوب لمواكبه التطورات العالمية الحاصلة في هذا المجال 1.

[1] بوفسيوة خولة ، زقرور زهرة ’مرجع سابق ’ ص 54

الخلاصة:

بعد دراسة حالة ميزان المدفوعات و معاينة المشاكل و الاطلاع على الحلول التي جاءت بها السياسة التجارية في محاولة للتحسين من حالة ميزان المدفوعات و مراقبة آثار هذه الإجراءات ، بقي العجز مستمر في ميزان المدفوعات رغم تنويع الإجراءات إلا أن هذه الأخيرة من الممكن أن تُحدث تغيير إيجابي على المدى القريب لأنها تحتاج القليل من الوقت لتظهر نتيجتها ، أملا في تحسين الوضع الاقتصادي في البلد .

الخاتمة

تعتبر الاجراءات المتخذة في السياسة التجارية أحد الأسباب الرئيسية للنهوض باقتصاد البلدان لأنها تساهم بشكل مباشر في ترقية الاقتصاد و هي المساهم الرئيسي في التنمية التجارية ،كما ان لها تأثير مباشر في حالة ميزان المدفوعات الذي يعتبر بمثابة المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي للدولة .

ولذلك حاولنا من خلال هاته الدراسة التطرق لأثر هاته الإجراءات على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 2015 إلى 2020

نتائج الدراسة

1 . النتائج النظرية

. التجارة الخارجية عملية أساسية في اقتصاد أي بلد

. اجراءات السياسة التجارية لها تأثير كبير في على الاقتصاد الوطني

. يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي لأي دولة ، حيث تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي وتسجل في أيضا أي دخول او خروج رؤوس الأموال

2 . النتائج التطبيقية

. يعود العجز الذي شهدته الجزائر في الفترة (2015 2020) إلى تدهور أسعار المحروقات التي تمثل 97 بالمئة من صادرات الجزائر ، و تزايد الاستهلاك الوطني الذي يمثل الواردات .

. لم تعالج الاجراءات المتخذة الوضع بشكل فوري حيث لاحظنا عجز خلال كل سنوات الدراسة لأن هاته الإجراءات تتطلب وقت لتنفيذها بشكل صحيح .

. الوضع الكارثي لميزان الخدمات أثر سلبا على الميزان المدفوعات ، حيث ان الجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على الميزان التجاري (المحروقات).

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الاولى : الاجراءات المتخذة قادرة على معاجلة العجز ، فرضية خاطئة حيث ان ميزان المدفوعات شهد عجز مستمر و متوالي لسنوات عديدة بعد تطبيق هاته الاجراءات .

الفرضية الثانية : يتحدد رصيد ميزان المدفوعات بالرصيد الجاري ، فرضية صحيحة حيث أن التدهور في الميزان الجاري خلال 2015. 2020 انعكس بالعجز على ميزان المدفوعات .

التوصيات و الاقتراحات

. العمل على التحسين في ميزان الخدمات و تطوير قطاع السياحة و التأمين و النقل و كافة الخدمات
. محاولة التحسين و التطوير من الاجراءات المتخذة لمعالجة العجز و الوضع الكارثي الذي يشهده ميزان المدفوعات .

. الحرص على استيراد السلع الإنتاجية أكثر من السلع الاستهلاكية و خاصة التجهيزات الفلاحية وتنمية قطاع الفلاحة .

آفاق الدراسة

في الختام فإن أهمية هذا الموضوع تستدعي الايمان بمختلف جوانبه وهو ما لم نتمكن من إدراكه، إذ يمكن للمهتم في مثل هذا الموضوع أن يواصل التعمق في هذه الدراسة أو التوسع فيها سواء بنفس المتغيرات أو بمتغيرات اخرى

قائمة المراجع

. أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية

. عطاالله ، علي الزبون : التجارة الخارجية دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان

. شقيري ، نوري موسى ، و آخرون : التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ط2 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان 2015

. حسام علي داوود و آخرون : اقتصاديات التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان 2002

. أطروحة دكتوراه ، وليد عابي

. عبد القادر عبيدلي : تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية ، الفترة 20142005 ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير . غير منشورة ، فرع : تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقله 2017/2016

. السيد متولي عبد القادر " الاقتصاد الدولي " النظرية السياسية " ، الطبعة الأولى دار الفكر الأردن ، 2011

. عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية 2002

. مذكرة ماجستير " دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية

www.aljazeera.net

. محاضرة السياسة التجارية ، جامعة بسكرة

. د، خالد المزروك ، السياسات التجارية ، جامعة بابل ، مقال حول السياسة التجارية

. د ، سعيد أحسن ، تقنيات التجارة الخارجية

. زينب حسين عوض الله

. خضراوي حفيظة ، سياسة الاتحاد الاوربي التجارية للسلع الزراعية و انعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري. دراسة حالة منتج قمح خلال الفترة 2000 2014 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر

. هاني العرب ، المساعد في المالية الدولية

. عرفان تقي الحسيني . التمويل الدولي

. محمود يونس . اقتصاديات دولية

. د موسوس مغنية ، اطروحة دكتوراه بعنوان " أثر التجارة الخارجية على اقتصاديات دول شمال إفريقيا

. نزار سعد الدين ، ابراهيم قطف " الاقتصادي الكلي "

. مازن عبد السلام أدهم " العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية "

. أحمد جامع " التحليل الاقتصادي الكلي " دار الثقافة جامعة القاهرة

. دراوسي مسعودي

. كامل بكري " الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية 2002

. بوفسيوة خولة ، زقرور زهرة ، مذكرة ماستر حول " دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 2019" جامعة محمد الصديق بن يحي . جيجل .

. عبد الوهاب زنقبلة ، محمد إبراهيم مادي ،" أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1986 . 2018) مجلة الباحث ، العدد 01 جامعة قاصدي مرباح 2020

المقدمة	**01**
الفصل الأول : مدخل إلى السياسة التجارية وميزان المدفوعات	06
تمهيد	06
المبحث الأول : الخلفية النظرية لسياسة التجارة الخارجية	07
المطلب الأول : التجارة الخارجية	07
المطلب الثاني : السياسة التجارية	12
أولا : مفهوم السياسة التجارية	12
ثانيا : العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية	13
ثالثا : أهداف السياسة التجارية	15
رابعا : السياسة التجارية بين الحرية والتقييد	17
المبحث الثاني : أساليب السياسة التجارية	19
المطلب الأول : الأساليب السعرية	19
المطلب الثاني : الأساليب الكمية	23
المطلب الثالث : الأساليب التنظيمية	25
المبحث الثالث : عموميات حول ميزان المدفوعات	27
المطلب الأول : مفهوم عام حول ميزان المدفوعات	27
المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات	28
المطلب الثالث : الاختلال وإعادة التوازن لميزان المدفوعات	30
أولا : الاختلال	30
ثانيا : التوازن	32
خلاصة	35
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لأثر السياسات التجارية على ميزان المدفوعات	36
تمهيد	37
المبحث الأول : واقع السياسة التجارية	38

المطلب الأول : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية	38
المطلب الثاني : السياسة التجارية بالجزائر بين التحرير والأزمة النفطية 2014	42
الفرع الأول : في ظل التحرير 1990 إلى 2014	42
الفرع الثاني : بعد الأزمة النفطية 2014	44
المبحث الثاني : تحليل تطور الميزان الجاري	48
المطلب الأول : الميزان التجاري	48
المطلب الثاني : ميزان الخدمات	50
الخلاصة	52
الخاتمة	53
نتائج الدراسة	53
التوصيات والاقتراحات	54
آفاق الدراسة	54
قائمة المراجع	55